وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة01

كلية العلوم الإسلامية

قسم الشريعة

مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة

تمكين المرأة بين مقتضيات الواقع وضوابط الشرع

ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الوطنية الموسومة ب :

تمكين المرأة من إدارة الشأن العام بين الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري.

من إعداد : تقي الدين مذكور

طالب دكتوراه تخصص شريعة وقانون جامعة باتنة 1.

البريد الالكتروني:takieddine.medkour@univ-batna.dz

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى إبراز مفهوم تمكين المرأة، وأثر هذا التمكين على الواقع المعاصر باعتبار المرأة اليوم عنصرا فاعلا في عملية التنمية، ومواكبةً للتحولات والتغيرات التي يشهدها العالم، مع تبيين ضوابط تمكين المرأة المسلمة حتى تؤدي رسالتها ووظيفتها وفقا لأحكام وآداب الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، مقتضيات الواقع، ضوابط الشريعة الإسلامية.

Summary

The research aims to highlight the concept of women's empowerment and its impact on contemporary reality, considering women today as active elements in the development process. It also seeks to keep pace with the transformations and changes in the world, while outlining the guidelines for empowering Muslim women so that they can fulfill their roles and functions in accordance with the provisions and etiquette of Islamic law.

مقدمة:

تعد قضية تمكين المرأة من أهم القضايا التي تشغل بال الكثير من الباحثين والمفكرين، فالمرأة هي نصف المجتمع وتمثل الكيان الأسمى والركيزة الأساسية داخل الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى لتكوين مجتمع متكامل.

وتشـــــمل قضـــــايا المـــــرأة عديـــــد المســـــائل كحقهـــــا في التعلـــــيم والصـــــحة والعمل، والمساواة في الفرص، والمشاركة السياسية وغيرها.

والمرأة هي محور اهتمام أي مجتمع إنساني يسعى للنهوض والتطور نحو الأفضل، لذا كثر الحديث عن أدوارها المجتمعية والتنموية وما يمكن أن تقدمه من إسهامات في ذلك.

لم تغفل الشريعة الإسلامية عن دور المرأة ومدى أهميته في بناء المجتمعات فأعطت لها حقوقها كاملة وجعلتها شقيقة الرجل تمتعا بالحقوق وأداء للواجبات كل حسب فطرته وقدراته النفسية والجسدية، وضبطت ذلك بمجموعة من الأطر والآداب حماية لها وحفاظا على كرامتها.

وأصبو من خلال هذه الورقة البحثية إلى بيان مفهوم تمكين المرأة، والمجالات التي يشملها هذا التمكين، ومدى أهميته، وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية وما قررته في ذلك، من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية تمكين المرأة في واقعنا المعاصر؟ وما هي ضوابط الشريعة الإسلامية في ذلك؟

للإجابة على هذا الإشكال سيتضمن البحث المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتمكين المرأة.

المحور الثاني: أهمية تمكين المرأة ودور المؤسسات والمنظمات المجتمعية في ذلك.

المحور الثالث: ضوابط تمكين المرأة في الشريعة الإسلامية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتمكين المرأة

تعد قضية تمكين المرأة أحد أهم القضايا المطروحة في عالم اليوم، حيث تسعى المجتمعات والحكومات إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من المشاركة الكاملة والفعالة في جميع المجالات، وسنحاول في هذا المحور بيان مفهوم تمكين المرأة ومجالات هذا التمكين.

أولا: مفهوم التمكين

1/ **لغة**: التمكين من مكن يقال: مَكُنَ فُلَانٌ عِنْدَ السُّلْطَانِ مَكَانَةً عَظُمَ عِنْدَهُ وَارْتَفَعَ فَهُوَ مَكِينٌ.

وَمَكَّنْتُهُ مِنْ الشَّيْءِ تَمْكِينًا جَعَلْتُ لَهُ عَلَيْهِ سُلْطَانًا وَقُدْرَةً فَتَمَكَّنَ مِنْهُ ،وَاسْتَمْكَنَ: قَدَرَ عَلَيْهِ، وَلَهُ مَكِنَةٌ أَيْ قُوَّةٌ وَشِدَّةٌ، وَأَمْكَنْتُهُ مِنْهُ بِالْأَلِفِ مِثْلُ مَكَّنْتُهُ.

وَأَمْكَنَنِي الْأَمْرُ سَهُلَ وَتَيَسَّرَ[1]

فالتمكين في اللغة يأتي بمعاني القوة والقدرة والمكانة والتيسير.

2/ **إصلاحا:**

اختلف مفهوم مصطلح التمكين ودلالاته من باحث إلى آخر، وذلك لارتباطه بمجالات مختلفة وثقافات متعددة، فعرف بأنه: "القدرة على أن يكون المرء فاعلا وأن تكون لديه الاستقلالية في أداء العمل وتحقيق الأهداف."[2]

كما عرف بأنه: "عملية التأثير في الأحداث والمحصلات أو العائد الاجتماعي والاقتصادي ذات الأهمية للفرد والجماعة والمجتمع."[3]

فالتمكين هو العمل على امتلاك الأفراد أو الجماعات للقدرة والقوة على التأثير على حياتهم وتوجيهها بما يتناسب مع رؤاهم وأفكارهم وطبيعتهم ، فهو عملية تعزيز وتقوية للقدرات والموارد التي يتمتع بها كل فرد، والعمل على إزالة العوائق والتحديات التي تحول دون ذلك.

---

[1] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، جزء2، المكتبة العلمية، بيروت، ص577.

[2] شيماء طه ياسين الرفاعي، مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة العراقية، العدد2/38، ص373.

[3] مريم شرع، تمكين المرأة العاملة من تولي المناصب القيادية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد2/19، جامعة زيان عاشورالجلفة، ص31.

تمكين المرأة:

ترجع جذور مفهوم "التمكين" إلى الستينات من القرن الماضي؛ إذ ارتبط بالحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وبعدها استُخدم بمعاني عدة ومجالات مختلفة، كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والسياسي.[1]

وقد شاع استخدام مفهوم التمكين في النصف الثاني من السبعينيات عندما تحدثت مجموعة DAWN " وهي إحدى المنظمات النسوية عن ضعف سياسة التنمية الموجهة نحو المرأة، وفي تلك المرحلة عرف "التمكين" على أنه العمليات التي تساعد النساء اللاتي لا حول لهن ولا قوة " Powerless Women" من الحصول على الاستقلال الذاتي والتحكم والثقة بالنفس، ولا يغفل هذا الاتجاه التمكين الجماعي على المستوى المكبر الذي يضم الرجال والنساء للتحكم في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وإحداث التغيير المجتمعي من خلال دعمهم بالإمكانات والمهارات والمصادر للقيام بدور فعال في الحياة العامة والخاصة.[2]

ثم عاد مصطلح التمكين للظهور بقوة في التسعينات عقب إعلان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في 1994م، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995م، حيث دعا المؤتمر إلى إزالة العقبات التي تعطل تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي؛ وذلك لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية، وبعدها طار المصطلح في الأُفق واستخدمته المؤسسات الدولية والبنك

---

[1] ليلى الرفاعي، تمكين المرأة إشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ، مقال منشور على موقع الجزيرة نت https://www.aljazeera.net › midan، تم الرجوع للموقع بتاريخ 2024/02/25، بتوقيت 22:20.

2 مريم شرع، مرجع سابق، ص31.

الدولي في لغتهم وخطاباتهم، وتعالت الأصوات مطالبةً بـ "تمكين المرأة" في مناحي الحياة للنهوض بالمجتمع وتنميته[1].

ثانيا: مجالات تمكين المرأة

تتعدد مجالات تمكين المرأة لتشمل جميع الجهود المبذولة لترقية حقوق المرأة وزيادة فعاليتها ومشاركتها في جميع نواحي الحياة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا ولعل أهم مجالات تمكين المرأة تشمل الآتي:

1/التمكين القانوني

تعد القوانين والتشريعات من الوسائل الهامة والضرورية لتمكين المرأة ، فالتقنين يعتبر حجر الأساس في حماية المرأة وإبراز دورها الفعال في بناء مجتمع متماسك ، فمن خلاله يتم حماية المرأة من مختلف أشكال العنف الأسري والاغتصاب والتحرش وكل ما من شأنه أن يحط من قيمة المرأة وكرامتها، وبه يحظر التمييز على أساس الجنس، وتعزز المساواة في فرص التعليم والشغل والمشاركة السياسية وغيرها، فلا تمكين اقتصادي ولا سياسي من دون تقنين يحمي المرأة وحقوقها ويعزز دورها في شتى المجالات .

والتمكين القانوني للمرأة يجعلها مدركة لحقوقها القانونية وكيفية تجسيدها وتفعيلها ، وان أي انتهاك أو إخلال بفحوى نصوص القانون يكسبها الحق في الاستعانة بالقضاء لضمان حقوقها التي تضمنتها هذه النصوص .

2/ تمكين المرأة في مجال التعليم والعمل

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وقد وردت في ذلك عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق

---

[1] ليلى الرفاعي، مرجع سابق.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في دوره في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى، فالفرد لا يستطيع أن يعرف حقوقه بدون تعليم كافي ومناسب.[1]

كما حرصت الشريعة الإسلامية على طلب العلم وشجعت عليه بل اعتبرته فرضا على كل مسلم ولم تفرق في ذلك بين المرأة والرجل، فقد جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم:" طلب العلم فريضة على كل مسلم".[2]

ونظرا لأهمية التعليم فقد حرص الشيخ عبد الحميد بن باديس في بداية طريقه على تعليم البنات ودعوة آبائهم لإرسالهن للجمعيات التعليمية وضمان مجانية التعليم لمن لا تستطيع منهن دفع التكاليف.. وفي ذلك يقول: "إذا علَّمتَ ولدًا فقد علّمتَ فردًا، وإذا علَّمتَ بنتًا فقد علّمت أمّة".[3]

إلا أن المتتبع لنسب الأمية يجدها انتشرت بين النساء أكثر من الرجال حسب الإحصاءات العالمية وفي وطننا العربي والإسلامي على وجه الخصوص؛ ولعل ذلك أدى إلى زيادة الفروق بين الرجل والمرأة في جميع أنحاء العالم. حيث يشير التقرير الإقليمي للدول العربية الصادر عن اليونسكو 2015م أن التفاوت بين الجنسين على حساب المرأة لا يزال منتشرا على نطاق واسع، إذ لم يتحقق التكافؤ بين الجنسين في مجال قرائية الكبار إلا في عدد قليل جدًا من الدول العربية، على الرغم من التقدم الكبير المحرز نحو تحقيق التكافؤ منذ العام 2000م حيث كانت أقل من 80 امرأة بالغة غير أمية مقارنة ب 100من الرجال البالغين في تلك الدول بالعام2012م . ومن أجل القضاء على أمية المرأة في

---

[1] ندى بنت عبد الله بن سعود التميمي، دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ظل التجارب الدولية، آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد28، جامعة عين شمس،مصر، 2020، ص16.

[2] أخرجه البيهقي، شعب الإيمان، باب العلم، رقم1545، ج3، مكتبة الرشد، الرياض، 2003، ص195.

[3] محمد المنير، عبد الحميد بن باديس السياسي الثائر ورائد النهضة الإصلاحية، مقال منشور على موقع مجلة المجتمع الكويتية https://mugtama.com/16/241385/، تم الرجوع للموقع بتاريخ 2024/02/25، بتوقيت 23:30.

تلك الدول أقيمت المؤتمرات والملتقيات الإقليمية والعربية التي حرصت على تعزيز دور المرأة العربية من خلال مشاركتها الفاعلة والايجابية.[1]

وتمكين المرأة من التعليم يؤدي بالضرورة إلى إيجاد فرص عمل لها واقتحامها لعالم الشغل أو ما يصطلح عليه بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ويشمل كل ما يتعلق بتجاوز فكرة تأنيث الفقر ودفع المرأة إلى وضع الكسب المادي، من خلال العمل المأجور والعادل والمساوي في الأجر بينها والرجل، زيادة على مراعاة الفروق النوعية بينها والرجل في ظروف العمل، وذلك من خلال قيام السلطة في المجتمع بتقديم الدعم اللازم وتذليل العقبات التي قد تواجهها في هذا المضمار، فالتبعية الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قدراتها على رعاية نفسها ولا يتم القضاء على هذه التبعية إلا من خلال زيادة حجم مشاركة المرأة في سوق العمل، والتمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من وضع اقتصادي أدنى إلى آخر أعلى وذلك من خلال زيادة تحكمها في الموارد الاقتصادية والمالية مما يمنحها استقلالية مادية مباشرة.[2]

3/تمكين المرأة في المشاركة السياسية وصنع القرار

إن التمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلكة القوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلها، والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي

---

[1] ندى التميمي، مرجع سابق، ص17.

[2] مريم عشي، تمكين المرأة المفهوم والأبعاد، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، العدد 02/14، جامعة الجزائر2، 2020، ص39.

إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفرادا أو جماعات أو مجتمعا بأكمله[1].

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة لعملية التمكين السياسي للمرأة العربية لا بد من توافر عدة مرتكزات وأسس ابتداء من تضمين كافة الدساتير العربية نصوصا تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بينهما, وإقرار نظام الحصص النسائية (الكوتا) في الانتخابات التشريعية والبلدية، وتهيئة المناخ الانتخابي واتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوط والتهديدات التي يتعرضن لها ، و توفير مناخات محفزه لبناء الثقة لدى مشاركتهن في العملية الانتخابية . مع ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بقيادة عملية تغيير ثقافي في المجتمع مع التركيز على قطاع المرأة من خلال نشر وتعزيز مفاهيم المواطنة وما يترتب عليها من أولويات انتماء ووعي بالحقوق والواجبات، ويجب أن تستهدف هذه الحملات النساء والرجال معا لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن المرأة والعمل على إزالة كافة المعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقانونية.[2]

المحور الثاني: أهمية تمكين المرأة ودور المؤسسات والمنظمات المجتمعية في ذلك

مما لاشك فيه أن المرأة في مجتمعاتنا قد رزحت تحت وطأة مظالم كثيرة، إذ كثيرا ما حُرِمَت من معظم حقوقها التي ضمنها الإسلام ، مثل نور العلم والمعارف ، وحرية اختيار الزوج ، وحق الإرث ، وحق المشاركة المؤثرة في الحياة العامة إن أرادت ، وقبل ذلك وبعده حق اعتبارها والتعامل معها كإنسان مستقل ذي كرامة آدمية مساوية تماما لأخيها الرجل وعليها مسؤولية فردية أمام خالقها .

إن كل تغيير منشود يسعى له أي مجتمع من المجتمعات مرهون بشكل كبير بواقع المرأة ومدى تمكنها من القيام بأدوارها، ذلك أن عملية التنمية الشاملة بمفهومها الواسع تتطلب حشد كل الطاقات

---

[1] يوسف ازروال، التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية، مجلة أبحاث، العدد01/01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016، ص30.

[2] وسيم حسام الدين الأحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، 2007، ص 277.

والجهود البشرية في المجتمع دون تمييز بين الرجال والنساء في ذلك، فالمرأة تشكل نصف المجتمع وتؤثر بشكل مباشر في النصف الآخر باعتبارها زوجة وأما تحمل هم التربية وإعداد الأجيال ، فكل إقصاء لها يعد هدرا لطاقة إنتاجية هائلة ، وتعطيلا لمسار التغيير والنهضة المنشودة.وسنحاول في هذا المحور تبيان بعض أدوار المرأة ومدى مساهمة المؤسسات المجتمعية في ذلك.

1/ *الدور الاقتصادي للمرأة:*

تعتبر المرأة ركيزة أساسية في بناء اقتصاد عالم اليوم، فمشاركتها في سوق العمل بشكل متوازن مع الرجل يفسح لها الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها ، والمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، مما يعزز المساواة والعدالة الاجتماعية، ويزيد من الإنتاجية والابتكار، ويعمل على بناء أسر أكثر وعيا وأرقى رعاية وتعليما، ويحقق التنمية المستدامة باعتبار المرأة عاملا أساسيا في نقل الخبرات والمهارات إلى الأجيال القادمة.

ولعل مسألة مشاركة المرأة ومساهمتها في أنشطة المجتمع المختلفة لم تعد محل جدل ونقاش، بل فرضها الواقع ومجريات الأحداث كحقيقة موضوعية، فالمرأة الريفية والبدوية تنخرط في العمل الزراعي والحرف المنزلية و اليدوية، بينما في العواصم والمدن تنخرط المرأة في سوق العمل في العديد من القطاعات الاقتصادية الحديثة، فالعمل في أي مجال يشكل قيمة حقيقية للوجود الإنساني، وقد أصبح ضرورة تتحقق بها الإنجازات مهما كانت بسيطة. وبما أن بناء المجتمع مشترك بين الرجل والمرأة، كان لا بد من توضيح أن عدم قدرة أحد الجنسين على العمل دون الآخر يخلق خللاً في بنية المجتمع ويؤدي إلى إعاقة عملية التنمية.[1]

ومن هنا كانت ضرورة انخراط النساء في العمل كلما سار ركب التنمية وتوسعت ميادين العمل في المجتمع، وازدادت الحاجة إلى زيادة أعداد العاملين وصار من الضروري زيادة كفاءتهم وقدراتهم

[1] زينب منصور حبيب، الإعلام وقضايا المرأة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص106.

وتنظيمهم وسن القوانين الناظمة للعلاقات فيما بينهم دون تمييز بين كونهم رجال أو نساء، ولم يعد هناك مجال لأن يبقى فرد من أفراد المجتمع عالة على غيره دون أن يقوم بدوره المنوط به.

فعمل المرأة اليوم هو ضرورة مشاركة لا تنافس، ويبقى الأهم بالنسبة لها اختيار نوع العمل وبيئته بما يناسب ظروفها وطبيعتها التي اختصها بها الله عز وجل.

2/ الدور الاجتماعي والثقافي للمرأة:

إن تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمرأة من خلال أداء واجباتها نحو أسرته بالرعاية والتربية والتعليم ، ونحو مجتمعها من خلال عملها ونشاطاتها المتنوعة ، يعد من أنجع الأساليب للنهوض بالمجتمعات وتنميتها ومن خلاله يتحقق التفاعل بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

وتعتمد درجة إسهامات المرأة الاجتماعية والثقافية على مدى الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعدها على القيام بهذه الأدوار، وتتمثل في منشآت للخدمات الاجتماعية كالوحدات الاجتماعية، ودور الحضانة، ومراكز التدريب والتكوين المهني، ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، ومراكز الخدمات الصحية المتمثلة في المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة، والمستوصفات ومراكز تنظيم الأسرة، ومنشآت الخدمات الثقافية التي تمثلت في وسائل الإعلام والمكتبات، والأندية الرياضية والاجتماعية. [1]

وليست المرأة في حاجة إلى الخدمات فقط، ولكنها في حاجة أيضاً إلى إعدادها الإعداد الجيد وتمكينها من القيام بكل هذه الإسهامات، فإذا كان المجتمع يريد الاستفادة من مساهمة النساء كاملة في التنمية فعليه بإعدادهن الإعداد الجيد من خلال تثقيفهن وتزويدهن بمختلف المعارف التربوية والتعليمية والصحية التي تحتاجها المرأة أثناء تفاعلها مع أفراد المجتمع ومؤسساته.

3/ الدور السياسي للمرأة:

[1] زينب منصور حبيب، المرجع نفسه، ص48.

تعتبر الحقوق السياسية من أرقى حقوق الإنسان. ونظراً لأهميتها فقد تناولها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والدساتير. فعلى المستوى الدولي تناول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحقوق السياسية في الفقرات (أ، ب، ج) من المادة (25) " يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

أ- أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

ب- أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

ج - أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

كما أكدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979م على ضرورة تمكين المرأة سياسيا وترسيخ مبدأ المساواة فنصت المادة7على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد.

تبرز أهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال حجم ومستوى تأثير المرأة في العملية السياسية وطبيعة ما تقوم به من دور في العملية السياسية في حال مشاركتها، ويتجلى ذلك من خلال قدرتها على تحقيق المصالح المرتبطة بها، وإبراز قضاياها، والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دوراً حقيقياً في عملية التنمية في المجتمع بشكل عام، ويجب أن لا يفهم وجود المرأة في هذه المواقع بأنه يخدم النساء فقط ، ولكنه سوف يكون له تأثير إيجابي أكبر على جوانب المجتمع كافة، وليس في الجوانب المتعلقة بالمرأة فقط.[1]

[1] سارة غازي، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي، الجامعة الأردنية، 2008، ص25.

إضافة إلى أن التمثيل السياسي للمرأة يعتبر صوتا مسموعا لقضايا النساء في عملية صنع القرار ، فان المشاركة السياسية للمرأة تحقق العدالة الاجتماعية من خلال دعم المرأة لسياسات حقوق الإنسان ودعم المساواة بين الجنسين، وإثراء الحياة السياسية بإرساء قيم الديمقراطية من خلال تبادل الأفكار ووجهات النظر من غير إقصاء أو تهميش لدور كل من الرجل والمرأة في ذلك ،مما يجعل العملية السياسية أكثر وضوحا وشفافية وأعمق في منح الحلول للمشكلات المجتمعية والسياسية التي قد تصيب المجتمع، الأمر الذي يساهم في تعزيز التنمية باعتبار القرارات السياسية تؤثر عل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

دور المؤسسات والمنظمات في تمكين المرأة:

ساهمت العديد من المؤسسات والمنظمات في تمكين المرأة، إلا أن دور الأسرة يعتبر الأساس في ذلك، وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يأتي:

أولا :دور الأسرة

تعتبر الأسرة الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفى عليهم خصائصها وطبيعتها، فهي مصدر العادات والتقاليد والعرف والقواعد السلوكية والآداب العامة، ودعامة الدين والوصية على طقوسه ويرجع إليها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية وهي عملية التنشئة الاجتماعية التي تنظم سلوك النشء وتراقب علاقاته بغيره من أفراد المجتمع، وعليه فإن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل لا تتم إلا عن طريق التفاعل الدائم مع البيئة الاجتماعية التي يتواجد فيها؛ ألا وهي الأسرة والتي تحدد له أهم المواقف الاجتماعية التي يقابلها إبان سنوات طفولته، ومدى تفاعله مع هذه المواقف ومعايير توافقه فيها، حيث تهدف إلى تحويل ذلك الطفل إلى عضو فاعل قادر على القيام بأدواره الاجتماعية متمثلاً للمعايير والقيم والتوجهات.[1]

---

[1] مليكة بن زيان، عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية،رسالة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص31.

ويغفل كثير من الباحثين حين التحدث عن تمكين المرأة عن دور الأسرة في ذلك ، فالأسرة تشكل النواة الأولى التي تغرس في المرأة المبادئ والقيم الايجابية ، وتعتبر الداعم الأول لها في تحقيق طموحاتها وإبراز مواهبها ، من خلال تقديم الدعم النفسي والعاطفي لها وتعزيز ثقتها بنفسها واحترامها لذاتها وإشراكها في المسؤوليات الأسرية واجتناب أي تمييز بينها وبين الذكور داخل أسرتها، مما ينشئ لنا امرأة واعية بحقوقها معتمدة على نفسها متحملة لمسؤولياتها سواء داخل الأسرة أو خارجها .

ثانيا:دور المؤسسات الإعلامية

يعد الإعلام من الأدوات الفعالة في صناعة الحدث والتغيير خاصة في عصر الثورة المعلوماتية وسيادة ظاهرة العولمة، وما تركته من تأثير على ثقافات الشعوب، والمقدرة على نقل المعارف والمعلومات والترفيه، ما يجعله ضرورة حيوية وسلاح حضاري حاسم في التنافس أو التدافع الثقافي، إلى درجة أصبح المتحكمون في المجال الإعلامي باستطاعتهم أن يحددوا ميول الرأي العام وتنمية اتجاهات وأنماط سلوكية مختلفة لدى أفراد المجتمع، لهذا تعددت حقول الدراسات الاجتماعية والنفسية التي تحاول معرفة المقدار والكيفية التي تؤثر به وسائل الإعلام على الجمهور، والقدرة على تغيير اتجاهاته وتصرفاته وثقافته.[1]

ونتيجة لهذا يحمل الإعلام أهمية كبيرة في إبراز قضية المرأة والدفع بها إلى الأمام من خلال إبراز دور المرأة والمفاهيم المتعلقة بحقوقها في التعليم والمشاركة الاجتماعية والسياسية وشغل المناصب العامة وغيرها من خلال الوسائل الإعلامية المتعددة باعتبارها وسائط ثقافية تربوية ترفيهية لها تأثير كبير في اتجاهات الرأي العام، وذلك إذا ما وضعت لها سياسات واضحة تتبنى قضايا المرأة وتستند إلى بلورة الوعي العام لدى المجتمع.

ثالثا: دور الحركات النسوية

---

[1] بلقاسم مزيوة، تمكين المرأة العربية والإعلام، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، عدد5/2، جامعة تبسة، 2018،ص393.

عرفت الحركات النسوية بتعريفات كثيرة تتفق جميعها على أنها حركات اجتماعية تسعى إلى إزالة التمييز واللامساواة بين الرجال والنساء في مختلف مجالات الحياة، وتهيئة بيئة مواتية تبرز فيها المرأة مواهبها وإمكانياتها دون إقصاء أو تهميش.

لقد كان للحركات النسوية الكثير من الفضل في تغيير عديد المواقف والقوانين المتعلقة بالمرأة والنهوض بشؤونها، تأتي في مقدمتها تمهيد الطريق لتأسيس فكري نسوي ودراسات نسوية للبحث في قضايا المرأة ساهمت في:[1]

– مراجعة القوانين الخاصة بالمرأة والنهوض بأوضاعها لمحاربة الفقر خاصة في مجالي التعليم والصحة بعد تقليص المسافة بين الجنسين في البيت والمجتمع.

– تمكين المرأة من مواطن صنع القرار والمشاركة فيه من خلال المشاركة الواسعة من قبل النساء في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية على المستوى الكلي والجزئي.

– فرض اعتراف المجتمع الدولي بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بعد إقراره بالعنف الممارس ضد المرأة.

– تعديل قوانين الأحوال الشخصية بإنصافها أكثر للمرأة بعد أن كانت تحمل في طياتها الكثير من الظلم والاستبداد لها ما منحها الثقة للخوض في مجالات السلطة والاقتصاد والسياسة.

– تمكين النساء من الاستقلال الاقتصادي بعد رفع موانع العمل عن المرأة.

– تمكنت من بلورة رؤية عامة حول الآليات المجتمعية التي تكرس اضطهاد المرأة وتنتج اللامساواة بين الجنسين.

---

[1] رندة شاوي، الحركات النسوية ورهانات تمكين المرأة في التوجهات التنموية الحديثة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، عدد5/1، جامعة سطيف، 2022، ص1299.

المحور الثالث: الضوابط الشرعية لتمكين المرأة

إن الشريعة الإسلامية ومن خلال نصوصها المستوحاة من القرآن والسنة قد سوت بين الرجل والمرأة في أصل خلقتها، وكذا في أداء الواجبات والتكاليف الشرعية، فلم تفضل جنسا على آخر بل جعلت مقياس التفاضل التقوى والعمل الصالح يقول تعالى:" يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"[1]

إن الإسلام كما سوى بين الرجل والمرأة في أصل الحقوق والواجبات جعل المرأة مكلفة مع الرجل في النهوض بمسؤولية الاستخلاف في الأرض، فمشاغل الحياة وتصريف شؤونها تقع على عاتق الرجل والمرأة كل حسب طبيعته وخصائصه الخلقية والفكرية والفسيولوجية يقول عز وجل " وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" [2]

والتاريخ الإسلامي يزخر بصور مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة، فشاركت المرأة في النشاط الاجتماعي والسياسي والعمل المهني حسب ظروف الحياة وحاجاتها، ففي مجال النشاط الاجتماعي شاركت المرأة المسلمة في عدة ميادين أهمها ميدان التثقيف والتعليم، وفي مجال النشاط السياسي حملت المرأة المسلمة عقيدة تخالف عقيدة المجتمع والسلطة الحاكمة وقدمت المشورة في بعض قضايا السياسة كما شاركت في المعارضة السياسية في بعض الأحيان، وفي مجال العمل عملت المرأة في الرعي والزراعة والصناعات اليدوية والتمريض وغيرها[3]، لم يقيد هذه المشاركة غير مجموعة من الضوابط الشرعية والآداب الرفيعة التي تصون المرأة وتحفظ كينونتها وكرامتها وعفتها، وتمنحها حيزا وأطرا من الحماية التي تمكنها من الحركة والنشاط بكل أمان وطمأنينة.

---

[1] سورة الحجرات، الآية 13.

[2] سورة التوبة، الآية 71.

[3] عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ج1، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص46.

أولا: الالتزام بالأحكام الشرعية عند التقاء المرأة بالرجل

وذلك كغض البصر واجتناب المصافحة واجتناب الخلوة ومواطن الريبة، والالتزام بالحجاب والجدية في التخاطب والوقار في الحركة..

وقد تضافرت النصوص الشرعية التي نصت على هذه الآداب كقوله تعالى:

"قلِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ قلى أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ (3) وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ"[1]

وقوله صلى الله عليه وسلم" لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم"[2]

إلى غير ذلك من النصوص التي تحمل في مجملها قواعد ضابطة لآداب التعامل بين الرجل والمرأة في الإسلام حماية لكليهما من كل ما من شانه أن يثير فتنة أو شبهة بينهما.

ثانيا: العمل على تحقيق توازن بين تمكين المرأة والمحافظة على القيم الإسلامية

قد ينجر عن تمكين المرأة وقيامها بأدوار مجتمعية، تنموية أو سياسية الإخلال ببعض الأحكام الشرعية، فالواجب عندئذ الموازنة بين دور المرأة المسلمة والمصلحة المرجوة من ذلك، وبين المفاسد المحتملة، فعمل المرأة مثلا مرتبط بمدى حاجتها إليه وتناسبه مع طبيعتها كأنثى وكذا حاجة المجتمع إليه، فإذا كان عملها بهذه الشروط منافيا للأحكام الشرعية كالتزامها بالحجاب أو إهمالها لأسرتها وأطفالها فالمفسدة هنا أرجح من المصلحة المترتبة من العمل، فالواجب إذن أن يكون هناك توازن أو تكامل بين تمكين المرأة والمحافظة على الضوابط الشرعية التي تحكم ذلك من خلال توفير بيئة تراعي أدب الإسلام وتحفظ مكانة المرأة.

---

[1] سورة النور، الآية 31.

[2] رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة، ج11،دار طوق النجاة، 2000،ص 246.

ثالثا: التمكين لا يعني التغريب والمساواة المطلقة

إن الحديث عن تمكين المرأة المسلمة لا يعني تخليها عن هويتها وثقافتها وقيمها المجتمعية والدينية، وجعلها كنظيرتها الغربية سواء بسواء، أو مساواتها المطلقة مع الرجل دون اعتبار لأي فارق لطبيعة كل منهما.

إن تمكين المرأة المسلمة يعني تحريرها من ربقة الأفكار والمعتقدات البالية، وتقديرها كانسان له دور أساسي في المجتمع، وضمان حقوقها الأساسية كالتعليم والعمل والمشاركة السياسية دون إفراط أو تفريط.

إن الرؤية الإسلامية لتمكين المرأة يعني انعتاقها من كل ما يحكم عليها بالعبودية لغير الله والتأكيد على هويتها ككائن إنساني يعيش ويتعامل مع الآخر وفق مقتضيات الإنسانية التي تتجاوز الخصوصية الجنسية ذكرية أو أنثوية، والنأي بها عن مفهوم الفردية الذي صاحب تمكين المرأة الغربية وأدى إلى جعل المرأة سلعة وأداة استهلاكية وانتهى إلى تفسخ الأسرة والمجتمع ككل.[1]

خاتمة

في ختام هذا البحث فان تمكين المرأة اليوم يعد رافدا من روافد النهضة المنشودة نظرا لأهمية ودور المرأة في شتى مجالات الحياة وتماشيا مع التحولات المجتمعية التي طرأت على واقعنا المعاصر .

وبين مقتضيات الواقع وضوابط الشرع الحنيف يجب أن نسعى إلى تحقيق التوازن بين تمكين المرأة وأدائها لأدوارها وبين احترام خصوصيتها وطبيعتها التي فطرها الله عز وجل عليها، وفق ما جاء به الإسلام من آداب وفضائل تسعى لحماية المرأة وصونها وتحفظ قدرها وكرامتها.

المراجع

[1] نهلة عبد الله، تمكين المرأة لماذا وكيف، مقال منشور على موقع طارق رمضان https://tariqramadan.com/، تاريخ الاطلاع 2024/2/27 بتوقيت 21:15.

-القرآن الكريم.

-صحيح البخاري، طبعة دار طوق النجاة، 2000.

-البيهقي، شعب الإيمان، مكتبة الرشد، الرياض، 2003.

- أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت.

- شيماء طه ياسين الرفاعي، مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة العراقية، العدد2/38.

- مريم شرع، تمكين المرأة العاملة من تولي المناصب القيادية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد2/19، جامعة زيان عاشورالجلفة.

- ندى بنت عبد الله بن سعود التميمي، دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ظل التجارب الدولية، آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد28، جامعة عين شمس،مصر،2020.

- مريم عشي، تمكين المرأة المفهوم والأبعاد، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، العدد 02/14، جامعة الجزائر2، 2020.

- يوسف ازروال، التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية، مجلة أبحاث، العدد01/01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.

- وسيم حسام الدين الأحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، 2007.

- زينب منصور حبيب، الإعلام وقضايا المرأة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- سارة غازي، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي، الجامعة الأردنية، 2008.

- مليكة بن زيان، عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية،رسالة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

- بلقاسم مزيوة، تمكين المرأة العربية والإعلام، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، عدد5/2، جامعة تبسة، 2018.

- رندة شاوي، الحركات النسوية ورهانات تمكين المرأة في التوجهات التنموية الحديثة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، عدد5/1، جامعة سطيف، 2022.

- عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 2002.

- نهلة عبد الله، تمكين المرأة لماذا وكيف، مقال منشور على موقع طارق رمضان https://tariqramadan.com/

- محمد المنير، عبد الحميد بن باديس السياسي الثائر ورائد النهضة الإصلاحية، مقال منشور على موقع مجلة المجتمع الكويتيةhttps://mugtama.com/16/241385 /

- ليلى الرفاعي، تمكين المرأة إشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ، مقال منشور على موقع الجزيرة نت .https://www.aljazeera.net › midan